

Nantissement de valeurs mobilières: les conditions de recevabilité du recours en révision (Cass. com. 2007)

| Identification | | | |
|--|---|---|-------------------------------|
| Ref 33358 | Juridiction Cour de cassation | Pays/Ville Maroc / Rabat | N° de décision 222 |
| Date de décision 21/02/2007 | N° de dossier 2003/2/3/1357 | Type de décision Arrêt | Chambre Commerciale |
| Abstract | | | |
| Thème Voies de recours, Procédure Civile | | Mots clés مانعي عقود الرهن, طلب إعادة النظر, دعوى التقادم, حصر الحساب الجاري, تصفية الرهن, بيع القيم المرهونة بالمزاد العلني, القيم المنقولة, Vente aux enchères, Recours en révision, Notification préalable, Nantissement de valeurs mobilières, Manquements aux obligations contractuelles, Liquidation de valeurs mobilières, Exigibilité de la dette, Dol, Dénaturation d'acte | |
| Base légale | | Source Cabinet Bassamat & Associée | |

Résumé en français

La Cour Suprême a été saisie d'un pourvoi en révision contestant une décision de la cour d'appel de commerce relative à la liquidation de valeurs mobilières nanties. Le litige portait sur la régularité de cette liquidation, le requérant invoquant des manquements aux obligations contractuelles et aux dispositions légales régissant le nantissement. La Cour Suprême a, dans un premier temps, rappelé les limites strictes du recours en révision, voie de recours extraordinaire encadrée par l'article 402 du Code de procédure civile. Elle a précisé que l'examen des omissions de statuer doit se fonder sur les conclusions des parties, et non sur leurs arguments ou pièces justificatives.

Dans un second temps, la Cour Suprême a examiné les griefs du requérant relatifs à la violation des dispositions légales (notamment l'article 340 du Code de commerce et les articles 230 et 1222 du DOC) et des clauses contractuelles. Elle a jugé ces arguments irrecevables dans le cadre d'un recours en révision, soulignant que la cour d'appel avait déjà examiné les faits et appliqué les dispositions pertinentes relatives au nantissement de valeurs mobilières (article 338 du Code de commerce). De même, les arguments relatifs au dol et à la dénaturation d'un acte ont été écartés, la Cour Suprême rappelant que le dol doit être découvert après la décision attaquée et que les griefs relatifs au fond de l'affaire ne peuvent être examinés dans le cadre d'un recours en révision.

Texte intégral

و بعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 02/10/28 في الملف رقم 9/02/1575 أن الطالب « ع غ م » تقدم بمقال إلى تجارية البيضاء عرض فيه أن شركة « رب » كانت فتحت حسابا بنكيا لدى المطلوب بنك « و » رخص لها بالسحب على الكشوف وأنه (الطالب) ضمنا لذلك وقع عقودا رهن بموجبها عدة قيم منقولة تتجلى في ستة سندات للخزينة بمبلغ 500.000 درهم لكل سند و 6678 سهما من رأسمال بنك « و » ، وأن المطلوب عمد إلى تصفية السندات والأسهم المرهونة ووضع مبالغها في حساب شركة « رب » بعلة أن الرصيد السلبي وصل إلى مبلغ 5.664.624,07 درهم وأنه أندر المدينة وظل ذلك بدون جدوى ، فعمد تبعا لعقود الرهن إلى التنفيذ على القيم موضوعها عن طريق بيعها بالسوق المالية ، غير أن العقود المذكورة تتطلب لبيع القيم المرهونة توفر شرطين أولهما ان يكون رصيد الحساب « متطلب الأداء » وثانيهما أن لا يؤدي المدين الدين وأن البيع لا يتم إلى وفق ما هو منصوص عليه في الفصل 63 من القانون التجاري ، وهي شروط لم يحترمها البنك لأن تحديد الرصيد لا يتم إلا عند قفل الحساب وتصفيته طبقا لخاصية عدم قابلية الحساب الجاري للتجزئة ، وأن الواضح من كشف حساب شركة « رب » أن الحساب لم يتوقف ولم يتم حصره نهائيا ، وأن الائتمان المخصص لها غير محدد المدة وأن المادة 63 من القانون البنكي يلزم البنك بأن يخبر المستفيد من الاعتماد غير المحدد بقراره وان ينظر انصرام مدة الإشعار ، وان المطلوب وضع حدا للتسهيلات دون أي إخطار ودون منح الزبونة أجلا رغم أن وضعيتها لم تكن غير قابلة للإصلاح مما يجعل الشرط المتعلق بكون الدين متطلب الأداء غير متوفر قبل قفل الحساب ، كما أن البنك لم يوجه أي إنذار للمدينة الأصلية أو للراهن قبل التنفيذ على المرهون مادام الفصل 63 من القانون التجاري في القديم (المادة 340 من مدونة التجارة) بمنح الدائن في حالة عدم الوفاء عند حلول الأجل إمكانية بيع الأشياء المرهونة عن طريق المزاد العلني بعد التبليغ لمالك الشيء المرهون وحددت مدة التبليغ في الفصل 1218 من ق ل ع والفصل 340 من م ت في سبعة أيام ، كما ان البيع يقوم به كاتب الضبط لدى المحكمة الموجود بمقرها موطن الدائن ويتم وفق مقتضيات قانون المسطرة المدنية المتعلقة بالبيع الناتجة عن الحجز التنفيذي، وأن كل شرط يسمح للدائن بتملك الشيء المرهون ، أو بالتصرف فيه دون مراعاة المقتضيات المشار إليها يعتبر باطلا وهي إجراءات لم يحترمها المطلوب كما لم يخطر الطالب بعد حصول البيع وفق مقتضيات الفصل 1222 من ق ل ع مما يجعله مسؤولا عن إخلاله بالاتفاق وقيامه بممارسات غير مسموح بها قانونا ومن شأنها الإضرار بالطالب ملتصا بالحكم بتقرير مسؤولية المدعى عليه عن الإخلال بالاتفاق المضمن بعقود الرهن ، وعدم احترام الإجراءات المنصوص عليها قانونا والتصريح ببطلان كل الإجراءات التي قام بها مع ما يترتب على ذلك من آثار قانوني والأمر بإجراء خبرة لتحديد المصاريف ، والأضرار اللاحقة به وحفظ حقه في تقديم الطلبات التي يراها لازمة بعد إنجاز الخبرة ، فأصدرت المحكمة التجارية حكما قضى بسقوط الدعوى لتقادمها استأنف المدعي ، فأيدته محكمة الاستئناف التجارية بقرارها عدد 01/1724 الصادر بتاريخ 01/07/26 في الملف 9/01/976 فتقدم « ع غ م » بطلب إعادة النظر فيه استنادا إلى أنه تم إغفال البت في أحد طلباته وأنه وقع تدليس أثناء تحقيق الدعوى وبعد الإجراءات قضت محكمة الاستئناف التجارية برفض طلب إعادة النظر وتخريم مقدمه بغرامة قدرها 1500 درهم بمقتضى قرارها المطعون فيه .

في شأن الوسيلتين الأولى والثانية ،

حيث ينعى الطاعن على القرار المطعون فيه خرق مقتضيات الفصول 63 من القانون التجاري القديم المقابل للمادة 340 من م ت و 230 و 1222 من ق ل ع والخطأ في تطبيق القانون وعدم الارتكاز على أساس قانوني سليم وانعدام التعليل بدعوى أنه برر السبب الأول المؤسس عليه التماس إعادة النظر في القرار الصادر بتاريخ 01/7/27 على أنه لم يتم البت في طلبه الرامي إلى تقرير مسؤولية البنك بناء على ان عقود الرهن تمنع عليه القيام بتقويت القيم المنقولة إلا بتوفر شرطين وهما أن يكون رصيد الحساب متطلب الأداء وأن لا يؤدي المدين الدين وأن يتم إشعاره بصفته مالكا للقيهم قبل الإقدام على التفويت ، وأن المحكمة ردت ذلك بأن القرار المطلوب إعادة النظر فيه لم يكن في حاجة إلى مناقشة مسؤولية البنك ما دام تأكد له أن الأمر يتعلق بقيم منقولة تخضع في أحكامها لمقتضيات الفصل 61 من القانون التجاري القديم المقابل للمادة 338 من مدونة التجارة وأنها غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ، إلا أنه ولئن كانت المحكمة فعلا غير ملزمة بذلك فإنها مطالبة بعرض طلباتهم ومناقشتها والرد عليها طبقا للقانون ، إضافة إلى أن المقتضيات التي أخذت بها تتعلق بإثبات الرهن وليس بتصفيته ، وأن شروط التصفية حددها المشرع في الفصل 63 من القانون التجاري القديم (المادة 340 من

م ت) وإن كان لم يشر إليها في الفصل 61 المذكور ، وتلك الشروط هي أن يكون الدين مستحق الأداء، وأن لا يتم الوفاء وأن يتم تبليغ المدين ومالك الشيء المرهون ببيع الأشياء المرهونة قبل التنفيذ عليها وأن يتم البيع وفق قانون المسطرة المدنية في مقتضياته الخاصة بالبيع الناتجة عن الحجز التنفيذي، وأن كل مخالفة لتلك الشروط يترتب عنها البطلان ، وأن البنك لم يحترم تلك الشروط وعمد إلى التنفيذ على القيم المرهونة حتى قبل استحقاق الدين وحصر الحساب الجاري لشركة « ر ب » وقبل توجيه أي إشعار ، وأن الفصل 63 المذكور يتعلق بالأوراق التجارية العادية التي تشكل في حد ذاتها سنداً للدين طبقاً للفصل 1205 من ق ل ع والتي تحل في تاريخ معين، في حين أن السندات المنفذ عليها لا تتضمن تاريخاً معيناً يمكن للدائن المرهونة لديه أن يستوفيهما فيه مما يجعل استبعاد المحكمة للفصل 63 تعطيلاً لنص واجب التطبيق

كما أن القرار المطعون فيه برفضه طلب إعادة النظر يكون قد أيد القرار الصادر بتاريخ 01/7/27 واستغرقه في جميع علله بما فيها القول بتعلق مقتضيات الفصل 63 المذكور والفصلين 1218 و 1222 من ق ل ع برهن الأشياء المنقولة وليس برهن القيم في حين أن المادة 337 من م ت اعتبرت الرهن الحيازي للمنقول خاضعاً للفصول 1184 إلى 1230 من ق ل ع مما يبرز أن رهن السندات والأسهم مشمول بكلمتي منقول وأشياء لأن القيم في أموال منقولة وأنه سبق وأن أثار ذلك غير أن المحكمة لم تعرض له ولم تناقشه

كما أنه (الطالب) اسس طلبه بتقرير مسؤولية البنك على خرق الإجراءات المنصوص عليها قانوناً وفي عقود الرهن المبرمة بين الطرفين والتي جعلت بيع القيم المرهونة مشروطاً بالشروط السالف ذكرها ، إلا أن القرار جاء خالياً من كل دليل يثبت احترام البنك لتلك الشروط إذ أن حساب شركة « ر ب » لم يتم حصره نهائياً بعد قفل الحساب لجعل المديونية متطلبة الأداء ، كما لم يخطر الطالب بحصول البيع ولم يحترم إجراءات البيع بالمزاد العلني ولم يحصل على إذن من المحكمة بالبيع مخالفاً للالتزامات العقدية التي تعادل في قوتها الالتزام الناشئ عن القانون بل وتفوق في قوتها القاعدة القانونية المكتملة مما لا يجوز معه نقض العقد أو تعديله إلا برضى الطرفين ولأسباب المنصوص عليها قانوناً والبنك المطلوب لم يطعن في تلك العقود ولا طلب معاينة بطلانها أو إبطالها مما يجعل القرار عرضة للنقض لكن ، حيث إن الطعن بإعادة النظر هو طريق غير عادي من طرق الطعن حدد المشرع حالاته في الفصل 402 من ق م م على سبيل الحصر ومنها حالة إغفال البت في إحدى الطلبات، ومفهوم إغفال البت في الطلبات يتحدد من خلال ملتزمات الأطراف لا من خلال دفعهم أو المستندات القانونية أو الواقعية المدعمة لتلك الطلبات والتي لا يعد إغفالها إغفالاً للبت في الطلب يفتح المجال أمام الطعن بإعادة النظر وإنما نقصاناً في التعليل ، أو عدم جواب على الدفع يمكن الطعن بشأنه بطرق طعن أخرى غير إعادة النظر ، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي استندت في رفض طلب إعادة النظر بخصوص السبب المستند من إغفال البت في الطلبات بما جاءت به من أن القرار المطعون فيه أبرز العناصر التي اعتمدها فيما قضى به وبين المستندات القانونية والواقعية التي برر بها النتيجة التي توصل إليها والتي تتجه نحو تأييد الحكم المستأنف بالرغم من اختلاف التعليل لم يكن في حاجة - القرار المطعون فيه - إلى مناقشة مسؤولية البنك لا سيما وأن الاتجاه الذي تجاه القرار المذكور اعتمد كون الأمر يتعلق برهن قيم منقولة تخضع أحكامها لمقتضيات الفصل 61 من القانون التجاري القديم الذي تقابله المادة 338 من مدونة التجارة تكون قد سايرت المبدأ المذكور بإبرازها أن القرار المطعون فيه بإعادة النظر لما ناقش المستندات الواقعية والقانونية المؤسس عليها طلب تقرير مسؤولية البنك وردها يكون قد اعتبر البنك قد أحترم المقتضيات القانونية المنظمة للرحمن القيم المنقولة ومن تم يكون بتأييده الحكم الابتدائي القاضي بسقوط الدعوى قد بت في طلب تقرير مسؤولية البنك ولم يغفله وبخصوص باقي ما أثير بشأن خرق الفصول المحتج بخرقها وبنود عقود الرهن فلا مجال لمناقشته في إطار الطعن بإعادة النظر مادام السبب المؤسس عليه الطعن المذكور غير قائم مما يجعل القرار غير خارق أو مخطئ في تطبيق أي مقتضى ومرتكزاً على أساس ومعللاً بما فيه الكفاية والوسيلتان على غير أساس

في شأن الوسيلة الثالثة ،

حيث ينعى الطاعن على القرار المطعون فيه خرق مقتضيات الفصل 402 من ق م م والخطأ في تطبيق القانون وانعدام التعليل بدعوى أنه أسس سببه الثاني المؤسس عليه طلب إعادة النظر على وقوع تدليس خلال إجراءات تحقيق الدعوى بحسم المحكمة في توصل شركة « ر ب » بالرسالة المؤرخة في 1994/5/13 بناءً على مذكرة المطلوب المدلى بها بجلسة 01/7/16 رغم أن تلك الرسالة لم يتوصل بها لا الطالب ولا الشركة ، وأن المحكمة ردت ذلك يكون الرسالة المذكورة قد نوقشت من طرف الطالب وأن التدليس المبرر لطلب إعادة النظر يقتضي أن يكون له أثر على المحكمة وأن لا يكون طالب إعادة النظر عالماً بذلك أثناء الخصومة ، إلا أنه إذا كان الطالب عالماً فعلاً بوجود الرسالة وناقشها فلم يكن ليعلم أن المحكمة ستعطيها أثراً يتجاوز الحقيقة الثابتة منها والحال أنه لم يتوصل بها لا هو ولا الشركة « ر ب » والملف خال من وجود أي إشعار بالاستيلاء أو ورقة حمراء تفيد حتى خروجها أصلاً من حيازة البنك ، وأن مسألة

عدم العلم حاصلة لأن وجود التدليس في حد ذاته يفترض عدم علم المدلس عليه بالوسائل الاحتمالية التي قد يستعملها خصمه في مواجهته بقصد خداع المحكمة التي كان من المفروض أن ترتب الأثر القانوني الصحيح عن عدم التوصل وهو استبعادها نهائياً للرسالة بدل الجزم بأنه تم التوصل بها معا يجعل التدليس قائماً يتمثل في ادعاء المطلوب واقعة غير صحيحة بقصد ايقاع المحكمة في الخطأ وإخفاء حقيبة عدم التوصل وهو ما وقع أثناء تحقيق الدعوى، وأثر في نتيجة القرار، وأن التدليس لا يتحقق في صورة واحدة بل يشمل كل أشكال المفاجأة والوسائل الاحتمالية التي تستعمل بواسطة خصم في مواجهة آخر لتضليل المحكمة ويكفي في نشوئه مجرد التضليل الكاذب وان إنكار نقطة أساسية أثارها الخصم يعتبر تدليساً شخصياً يجيز التماس إعادة النظر ، إذا أثر على المحكمة ، كما أن نفي واقعة جوهرية في الدعوى ثابتة في مستند موجود تحت يد الشخص الذي صدر منه النفي ، يكفي قانوناً لتبرير التماس إعادة النظر مما يجعل القرار عرضة للنقض .

لكن ، حيث إن التدليس المبرر لطلب إعادة النظر هو ذلك الذي يكتشف بعد صدور الحكم المطلوب إعادة النظر فيه أما ذلك المكتشف قبل صدوره فلا يعتبر تدليساً بمفهوم الفصل 402 من ق م م م يبرر الطعن المذكور لأن طالب إعادة النظر قد أعطى وجهة نظره بشأنه والمحكمة تكون قد ناقشته وحددت موقفها منه ، ورتبت عنه ما خلصت إليه وهي (المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه) برفضها الطعن بإعادة النظر بخصوص السبب المستند من التدليس بما جاءت به من أن « الرسالة المعتمدة في الدفع بالتدليس كان للطباع على علم بها في المسطرة وأن المحكمة حين أخذت بالرسالة المذكورة قد عللت ما قضت به حسب ما تب لديها، بشكل لا يتصور معه ان المستأنف عليها (المطلوبة في إعادة النظر) قد أثرت على المحكمة » تكون قد سايرت المبدأ المذكور بإبرازها علم الطالب بالرسالة ومناقشة المحكمة لها ، وترتيب الأثر القانوني على ذلك دون تأثير المطلوبة على ما توصلت إليه ، مما يجعل قرارها غير خارق أو مخطئ في تطبيق أي مقتضى ومعللاً بما فيه الكفاية والوسيلة على غير أساس

في شأن الوسيلة الرابعة ،

حيث ينعى الطاعن على القرار المطعون فيه تحريق محتوى وثيقة وخرق حق الدفاع وانعدام التعليل بدعوى أنه تشبث في كل ما أدلى به ابتدائياً واستثنافياً بأن الأمر ببيع الأسهم المؤرخ في 94/05/10 كان قد وقع على بياض في نفس الوقت الذي وقع فيه عقد الرهن وأنه كان شرطاً تحكيميا فرضه عليه البنك مما يجعله باطلاً قانوناً ، وأنه فضلاً عن كون البنك لم يستند إلى الأمر المشار إليه في تصفية الرهن حسب محضر الاستجواب المدلى به فهو سابق زمانياً لتاريخ الإنذار الذي يدعى توجيهه لشركة « ر ب » وان ذلك يفيد أن البنك قام بملئه قبل توجيه أدنى مطالبة للمدينة الأصلية لأداء ما بذمتها حتى ولو ظاهرياً بموجب الإنذار المذكور الذي لم تتوصل به نهائياً ، وأن القرار المستغرق حيثياته بموجب القرار المطعون فيه حينما اعتبر أن الأمر المشار إليه صحيح رغم ما تم إثارته أنها يكون قد أخطأ في استخلاص مضمون الأمر المذكور ، لأنه يعود إلى تاريخ 94/5/10 في حين أن الإنذار يحمل تاريخ 94/5/13 مما يثبت أنه وقع على بياض لوقوعه في التزام البنك الشفوي بعدم استعمال الأمر إلا بعد التحقق من كل الشروط المنصوص عليها في عقد الرهن مما يشكل تحريفاً لمضمون وثيقة يقتضي نقض القرار .

لكن حيث إن النعي موضوع الوسيلة يتعلق بالقرار المطعون فيه بإعادة النظر وليس بالقرار الصادر في طلب إعادة النظر الذي لا يمكن اعتباره مستغرقاً لعلل القرار الأول إلا في حال قبول المحكمة لطلب إعادة النظر لتحقق الحالات المبني عليها وإعادة مناقشتها لموضوع النزاع، أما والحالة في النازلة ان المحكمة قد رفضت طلب إعادة النظر لعدم قيام السببين المؤسس عليها فإن قرارها لم يستغرق على القرار المطعون فيه بإعادة النظر والوسيلة على غير أساس .

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب وتحميل الطالب الصائر

Version française de la décision

Après délibération conformément à la loi,

Il ressort des pièces du dossier et de la décision attaquée rendue par la cour d'appel de commerce de Casablanca en date du 28 octobre 2002 sous le numéro de dossier 9/02/1575 que le requérant **A.R.M** a introduit une requête devant le tribunal de commerce de Casablanca, exposant que la société **R.B** avait ouvert un compte bancaire auprès du défendeur **W**, autorisant celle-ci à effectuer des retraits sur découvert. En garantie, il (le requérant) aurait conclu des contrats de nantissement portant sur plusieurs valeurs mobilières, consistant en six bons du Trésor d'un montant de 500.000 dirhams chacun et 6.678 actions du capital de la banque **W**. Le défendeur aurait procédé à la liquidation des titres et actions nantis et aurait crédité leur produit sur le compte de la société **R.B**, au motif que le solde débiteur avait atteint 5.664.624,07 dirhams et qu'une mise en demeure adressée à la débitrice principale était restée infructueuse. Ainsi, en vertu des contrats de nantissement, il aurait exécuté les valeurs objet du nantissement par leur vente sur le marché financier. Toutefois, lesdits contrats exigeaient, pour la vente des valeurs nanties, deux conditions cumulatives : primo, que le solde du compte soit « exigible », et secundo, que le débiteur ne s'acquitte pas de la dette, la vente ne pouvant intervenir qu'en conformité avec l'article 63 de l'ancien Code de commerce (correspondant à l'article 340 du Code de commerce actuel). Or, la banque n'aurait pas respecté ces conditions, puisque la détermination du solde n'intervient qu'à la clôture et à la liquidation du compte courant, conformément au principe d'indivisibilité de ce dernier. L'examen du relevé de compte de la société **R.B** révèle que le compte n'avait pas été clôturé ni définitivement arrêté, et que le crédit accordé était à durée indéterminée. L'article 63 de la loi bancaire impose à la banque d'informer le bénéficiaire d'un crédit à durée indéterminée de sa décision de résiliation et d'observer un délai de préavis. Le défendeur aurait mis fin aux facilités sans notification préalable et sans accorder de délai à la cliente, alors que sa situation n'était pas irrémédiablement compromise, rendant la condition relative à l'exigibilité de la dette non satisfaite avant la clôture du compte. De plus, la banque n'aurait adressé aucune mise en demeure à la débitrice principale ni au constituant du nantissement avant l'exécution sur les valeurs nanties, alors que l'article 63 de l'ancien Code de commerce (article 340 du Code de commerce) accorde au créancier, en cas de défaut de paiement à l'échéance, la possibilité de vendre les objets nantis par voie de vente aux enchères publiques après notification au propriétaire des biens grevés. Le délai de notification est fixé à sept jours par l'article 1218 du Dahir des obligations et des contrats et l'article 340 du Code de commerce. La vente doit être effectuée par le greffier du tribunal du domicile du créancier, conformément aux dispositions du Code de procédure civile relatives aux ventes résultant d'une saisie exécutoire. Toute clause permettant au créancier de s'approprier le bien nanti ou d'en disposer sans respecter ces formalités est réputée nulle. Ces procédures n'auraient pas été respectées par le défendeur, qui n'aurait pas non plus informé le requérant de la réalisation de la vente conformément à l'article 1222 du DOC, engageant ainsi sa responsabilité pour violation des conventions et pratiques illicites portant préjudice au requérant. Ce dernier a sollicité une déclaration de responsabilité du défendeur pour manquement aux conventions de nantissement, inobservation des procédures légales, annulation des actes accomplis, ordonnance d'une expertise pour évaluer les dommages et réserves de ses droits pour des demandes ultérieures. Le tribunal de commerce a rendu un jugement déclarant la prescription de l'action, confirmé en appel par la décision n° 01/1724 du 26 juillet 2001 (dossier n° 9/01/976). **A.R.M** a alors formé un recours en révision, alléguant une omission de statuer sur une de ses demandes et un dol lors de l'instruction. La cour d'appel de commerce a rejeté ce recours et condamné le requérant à une amende de 1.500 dirhams par la décision attaquée.

Sur les premier et deuxième moyens,

Le requérant reproche à la décision attaquée d'avoir violé les articles 63 de l'ancien Code de commerce (correspondant à l'article 340 du Code de commerce), 230 et 1222 du DOC, commis une erreur dans l'application de la loi, manqué de base légale et omis de motiver. Il soutient que le premier fondement de son recours en révision visait à établir la responsabilité de la banque, les contrats de nantissement interdisant toute liquidation des valeurs mobilières sans respect des deux conditions précitées (exigibilité du solde et défaut de paiement) et sans notification préalable au propriétaire des titres. La cour aurait rejeté cet argument en considérant que le nantissement portait sur des valeurs mobilières régies par l'article 61 de l'ancien Code de commerce (article 338 du Code de commerce) et qu'elle n'était pas tenue

de suivre les parties dans toutes leurs prétentions. Toutefois, si la cour n'est effectivement pas liée par les prétentions des parties, elle doit examiner et répondre à leurs demandes conformément à la loi. Par ailleurs, les dispositions invoquées par la cour concernent la constitution du nantissement, non sa liquidation, laquelle est régie par l'article 63 de l'ancien Code de commerce (article 340 du Code de commerce) exigeant : l'exigibilité de la dette, le défaut de paiement, la notification au débiteur et au propriétaire des biens nantis avant la vente, et la réalisation de cette dernière selon les règles de la procédure civile relative aux ventes forcées. Toute violation entraîne la nullité. Or, la banque aurait exécuté les valeurs nanties avant l'exigibilité de la dette, sans clôture du compte courant de **R.B** ni notification, et l'article 63 viserait les effets de commerce (art. 1205 DOC) à échéance déterminée, alors que les titres liquidés n'en comportaient pas, rendant l'exclusion de cet article par la cour contraire à la loi.

La décision attaquée aurait également confirmé la décision du 27 juillet 2001 en reprenant ses motifs, notamment en limitant l'application de l'article 63 et des articles 1218 et 1222 DOC au nantissement de meubles corporels, alors que l'article 337 du Code de commerce soumet le gage des meubles aux articles 1184 à 1230 DOC, incluant les titres et actions en tant que biens meubles. La cour n'aurait pas examiné cet aspect pourtant soulevé.

Enfin, le requérant fonde sa demande sur la violation par la banque des procédures légales et contractuelles conditionnant la vente des valeurs nanties. La décision attaquée ne contiendrait aucun élément prouvant le respect par la banque de ces conditions : absence de clôture définitive du compte de **R.B**, absence de notification de la vente au requérant, inobservation des règles de vente aux enchères et défaut d'autorisation judiciaire. Les contrats de nantissement, dont la force équivaut à la loi et dépasse les règles supplétives, ne peuvent être modifiés que d'un commun accord. La banque n'ayant pas contesté la validité de ces contrats, la décision serait entachée de nullité.

Mais attendu que le recours en révision, voie extraordinaire, est strictement encadré par l'article 402 du Code de procédure civile. L'omission de statuer sur une demande s'apprécie au regard des conclusions des parties, non de leurs défenses ou moyens. La cour, en rejetant le recours, a justifié que la décision attaquée avait exposé les éléments juridiques et factuels fondant sa solution, confirmant le jugement de première instance malgré un raisonnement différent. Dès lors, elle n'était pas tenue de discuter spécifiquement de la responsabilité de la banque, l'affaire relevant du nantissement de valeurs mobilières soumis à l'article 338 du Code de commerce. En confirmant la prescription de l'action, elle a implicitement statué sur la demande de responsabilité. Les autres griefs relatifs à la violation des articles invoqués et des contrats sont irrecevables en révision, le fondement du recours n'étant pas établi. Les moyens sont infondés.

Sur le troisième moyen,

Le requérant allègue un dol lors de l'instruction, la cour ayant retenu la réception par **R.B** d'une lettre du 13 mai 1994 produite par la banque à l'audience du 16 juillet 2001, alors que ni lui ni la société n'en auraient eu connaissance. Le dossier ne contiendrait aucun avis de réception ou preuve d'envoi. Le dol résulterait de l'affirmation mensongère de la banque et de son influence sur la cour, laquelle aurait dû écarter la lettre.

Mais attendu que le dol justifiant un recours en révision doit être découvert après la décision. Or, le requérant connaissait la lettre et en avait discuté lors des débats. La cour a motivé son appréciation des preuves, indépendamment de l'influence présumée de la banque. Le moyen est rejeté.

Sur le quatrième moyen,

Le requérant conteste la validité d'un ordre de vente des actions daté du 10 mai 1994, signé en blanc lors de la constitution du nantissement et rempli ultérieurement par la banque avant toute mise en demeure. La cour aurait dénaturé cet acte en le validant.

Mais attendu que ce grief concerne le fond de l'affaire, non le rejet du recours en révision. La cour

n'ayant pas accepté ce recours, elle n'avait pas à réexaminer les motifs de la décision initiale. Le moyen est irrecevable.

Par ces motifs,

La Cour Suprême rejette le pourvoi et condamne le requérant aux dépens.